UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

MAY 1 9 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/STAT/1992/7
٣ آذار/مارس ١٩٩٢
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة الاحصاء

تقرير
عن المهمة الاستشارية الى
الدائرة الاقتصادية
إمارة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
خلال الفترة
(٣-١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢)(*)

إعداد

عبدالله السعيد طلبة النجار
المستشار الاقليمي لمعالجة
المعلومات

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقليمي للحسابات القومية
والاحصاءات الاقتصادية

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشارين الاقليميين ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

92-0209

محتويات التقرير

الموضوع	رقم الصفحة
١- مقدمة	١
٢- توجهات المهمة	١
٣- منهجية العمل اثناء المهمة	١
٤- الدائرة الاقتصادية	٢
٤-١- قسم الدراسات والاحصاء	٣
٤-٢- قسم الشركات	٥
٤-٣- قسم السجل التجاري	٦
٥- مصادر البيانات	٧
٥-١- دائرة الموانيء والجمارك	٧
٥-٢- غرفة التجارة والصناعة	٩
٦- توصيات	١٠
٧- أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم خلال المهمة	١١
مرفقـــــات	
مرفق (١): مذكرة حول التصنيف الصناعي	١٢
مرفق (٢): نموذج (اولي) لتطوير استبيان الانتاج الصناعي	١٤

١- مقدمة

أعربت الدائرة الاقتصادية بامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة الى الامين العام التنفيذي للاسكوا عن رغبتها في الاستفادة من خدمات المستشار الاقليمي لمعالجة البيانات، والمستشار الاقليمي للحسابات القومية للاحصاءات الاقتصادية، وايضاً من خلال مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في ابو ظبي، وذلك للتشاور في الموضوعات الواردة تحت بند توجهات المهمة.

ونظراً للموضوعات المختلفة المطلوبة من المستشارين الاقليميين فقد خطط العمل على النحو التالي:

(أ) مهمة مشتركة لمدة اسبوع يقوم بها المستشارين ويصدر عنها تقرير مشترك وذلك خلال الفترة من (٣-١٠) شباط/فبراير ١٩٩٢.

(ب) استمرار المهمة بالنسبة للمستشار الاقليمي لمعالجة البيانات لمدة اسبوع اخر لابداء الرأي في انشاء مركز معلومات لامارة الشارقة ويصدر عنها تقرير مستقل، وذلك خلال الفترة (١١-١٧) فبراير/شباط ١٩٩٢.

٢- توجهات المهمة

في ضوء المراسلات التي تمت بشأن طلب المهمة الاستشارية، وفي اللقاء الذي تم في اليوم الاول من الزيارة مع سعادة رئيس الدائرة وعدد من الفنيين بالدائرة الاقتصادية، فقد تحددت توجهات المهمة على النحو التالي:

(أ) تقييم وتطوير العمل بالدائرة الاقتصادية ومصادر بياناتها بهدف توفير قاعدة بيانات جيدة تخدم فكرة إنشاء مركز معلومات.

(ب) التشاور حول إنشاء مركز معلومات لامارة الشارقة.

ويتناول هذا التقرير المشترك الجزء الاول من المهمة، وسيصدر عن الجزء الثاني تقرير مستقل للمستشار الاقليمي لمعالجة البيانات.

٣- منهجية العمل اثناء المهمة

تم العمل من خلال مجموعة من الاجتماعات الأولية مع رئيس الدائرة الاقتصادية، والاجتماعات الفنية مع رؤساء الاقسام والفنيين العاملين بالدائرة. وكذلك تمت عدة زيارات واجتماعات عمل مع بعض الدوائر المحلية الوارد ذكرها في التقرير والتي تمثل عدداً من مصادر البيانات الهامة.

وقد اعرب المستشاران عن آرائها في المسائل المعروضة اثناء المناقشات والاجتماعات الفنيـــة، ويتضمن التقرير الحالي - بايجاز - أهم الموضوعات التي تناولتها المشاورات الفنية.

ويود المستشاران الاعراب عن شكرهما الجزيل وتقديرهما للروح الودية والتعاون الكبير الـــذي ساد العمل اثناء المهمة وذلك من كافة الشخصيات التي تم اللقاء معها والواردة أسماؤهم في نهاية هـــذا التقرير.

٤- الدائرة الاقتصادية

تاسست الدائرة الاقتصادية لامارة الشارقة في ابريل ١٩٨١ وبدأت في مزاولة نشاطها اعتباراً من شهر أغسطس من نفس العام ويرأس الدائرة سمو الشيخ محمد بن سالم القاسمي. والدائرة تتبع مباشـــرة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم امارة الشارقة.

والهيكل التنظيمي للدائرة والقوى العاملة بها تتلخص في الشكل التالي:

رئيس الدائرة

نائب رئيس الـــدائرة

قسم الدراسات والاحصاء	قسم السجل التجاري	قسم الشركات	
رئيس قسم	رئيس قسم	رئيس قسم	القوى البشرية
+	+	+	العاملة
٢ باحثين	٤ موظفين	٢ فنيين	بالاقسام
١ طباع			

٤-١ قسم الدراسات والاحصاء:

يختص قسم الدراسات والاحصاء بجمع البيانات من مصادر مختلفة وبطرق احصائية مناسبة ومنها المسوح الاحصائية ونشرها. كما يقوم القسم - أيضا - باعداد الدراسات والتحليلات وحساب المؤشرات التي تعكس اوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإمارة الشارقة.

كما يقدم القسم توجيهات فنية حول كيفية اعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية التي يتطلب القانون تقديمها للحصول على التصديق والسجل التجاري. ويقوم القسم بتقييم دراسات الجدوى - بعد استكمالها - وفاءً لمتطلبات القانون.

هذا إضافة الى اعمال فنية مختلفة منها اصدار دراسات إحصائية في مناسبات قومية مختلفة، والرد على استفسارات واستبيانات تتطلبها جهات مختلفة من داخل وخارج الامارة.

يتلخص إنتاج قسم الدراسات والاحصاء في اصدار النشرات التالية:

(أ) الكتاب الاحصائي السنوي: وقد صدر منه تسعة أعداد وآخرها العدد التاسع (فبراير ١٩٩٢)، ويتضمن سبعة عشر فصلاً تتعلق بشؤون المناخ، السكان، الصناعة، الزراعة، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، الكهرباء والمياه، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، القطاع المصرفي، الشؤون الاسلامية، التامين، الثقافة والاعلام والسياحة والفنادق، التربية والتعليم، الصحة، القطاع المهني، شؤون البلديات.

(ب) مؤشرات التنمية بالشارقة: يتناول هذا الكتاب البيانات الاحصائية بالتحليل لابراز مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي بالشارقة مقارنا بالفترات السابقة كما يتناول بعض المقاييس الاقتصادية ذات الاهمية بالدراسة والتحليل مثل الواردات، الصادرات، الاجور، الانتاج الصناعي (على مستوى نوع الصناعة)، الانتاج الزراعي.

(ج) كتاب عن «الشارقة خلال خمسة عشر عاماً»: صدر هذا الكتاب في احدى المناسبات القومية ليبين التطور الاقتصادي والاجتماعي لامارة الشارقة خلال خمسة عشر عاماً (١٩٧٤-١٩٨٨).

يقوم قسم الدراسات والاحصاء بتجميع بياناته من مصادر مختلفة منها الدوائر الحكومية مثل دائرة الجمارك، غرفة التجارة والصناعة، دائرة الكهرباء والمياه، دائرة الثقافة والاعلام، البلدية، دائرة الدعوة الاسلامية، مؤسسة الامارات للاتصالات، دائرة المرور....الخ.

ومن المصادر ايضاً المنشآت العاملة في مجالات الانشطة الاقتصادية المختلفة وتقدر احجامها على النحو التالي:

- (٦٠٠٠) منشأة في أنشطة التجارة.
- (٢٨٠) منشآة صناعية كبيرة.
-(٧٥٠) منشأة صناعية صغيرة.
- (٣٠) شركة تامين.
- البنوك العاملة في الامارة.
- (٩٠٠٠) منشأة تعمل في مجال المهن.

ويستخدم قسم الدراسات والاحصاء في تجميع بياناته عدداً من النماذج الاحصائية المعـــدة للاستخدام اليدوي، وذلك لعدم توفر الحاسبات الالكترونية اللازمة للتجهيز الآلي.

ويقوم - حالياً - بالعمل في القسم عدد (٣): رئيس القسم، واثنان من الباحثين الاحصائيين، ويجـــدر الاشادة بالجهود الكبيرة التي يبذلها هذا العدد القليل من العاملين لانجاز هذا القدر الكبير من الانتـاج الاحصائي.

ويرى المستشاران ابداء الملاحظات والمقترحات التالية:

(أ) أهمية تدعيم العمل في قسم الدراسات والاحصاء بزيادة عدد العاملين به، وتدريبهم علـــى استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والاستفادة من الخدمات التدريبية التي تقدمها الهيئـــة العامة للمعلومات فرع دبي.

(ب) تطوير النماذج الاحصائية لتوفير قاعدة أوسع من المعلومات التي تخدم أهداف ومتطلبـــات التحليل الاقتصادي والاجتماعي بما يمكن معه - بشمولية اكبر - قياس مؤشرات وتوجهات التنمية في امارة الشارقة. وعلى سبيل المثال فقد ارفق نموذج (أولى) احصائي لجمع بيانات عن قطاع الصناعة يتم تطويـــره فيما بعد في ضوء نظم التجهيز الآلي التي قد تتوفر في الدائرة وفي ضوء الدعم البشري المقترح لقســـم الاحصاء والدراسات.

(ج) أهمية استخدام الحاسبات الالكترونية في تعزيز العمل الاحصائي بالدائرة وإعادة صياغـــة النماذج الاحصائية المستخدمة بما يتفق واحتياجات العمل الاحصائي باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

(د) اضافة عدد من المؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية والاجتماعية الى كتاب الاحصاء السنـــوي مثل: الارقام القياسية لكل من أسعار وكميات الواردات والصادرات ومعدلات التبادل، القيمة المضافـــة (الناتج) المتولدة في الانشطة الاقتصادية المختلفة بالامارة.

(هـ) الاستفادة من الصلاحيات التي يخولها القانون للدائرة عند التجديدات الدورية لترخيص السجل التجاري في استيفاء بيانات اوسع عن كل المنشآت. ويقترح أن يطلب من المنشأة ارفاق نسخة من الميزانية والحساب الختامي الى النموذج الاحصائي الذي يتم استيفائه بواسطة المنشأة وذلك للاستفادة منه في عملية التدقيق والمراجعة والمراقبة.

(و) أهمية شمول قطاع الصناعة لكافة المنشآت الصناعية المسجلة في الدائرة الاقتصادية او أي جهة اخرى (مثل البلدية) حيث وجد ان عدداً من المنشآت المهنية (المسجلة في البلدية) هي في المفهوم الاحصائي صناعية ولم يشملها اطار قطاع الصناعة. إن التداخل الممارس في تعريف المهني والصناعي عند تصنيف بعض المنشآت الصناعية (تمت مناقشة تفصيلية مع المختصين) أحجب الصورة الدقيقة عن الواقع الصناعي بالامارة ويؤثر على توجيهات التنمية وخاصة في ظل التفسير غير الدقيق للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩.

(ز) تنظيم ممارسة العمل الاحصائي ونشر نتائجه بين الدوائر المحلية المختلفة واعتماد قسم الدراسات والاحصاء بالدائرة الاقتصادية كقسم احصاء مركزي لامارة الشارقة يتولى توحيد المفاهيم والتعاريف الاحصائية ومسؤولية تدقيق ونشر البيانات.

(ح) عدم نشر اي بيانات لها الصفة الشخصية وذلك وفقاً للتقاليد والممارسات الاحصائية المتعارف عليها، وحفظاً لسرية البيانات.

(ط) أهمية شمول الاحصاءات لجميع مناطق إمارة الشارقة، هذا يعني شمول بيانات المنطقة الشرقية التي لا يتوفر عنها بيانات لدى قسم الدراسات والاحصاء بالدائرة الاقتصادية.

٤-٢ قسم الشركات

يختص قسم الشركات بتصديق العقود ومراقبة الوضع المالي والاداري للشركات وحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وطبقاً للقانون فإن هذه الشركات ملزمة - كل عام - بتقديم نسخة من الموازنة والحسابات الختامية الخاصة بها الى قسم الشركات، وذلك عند التجديد السنوي للترخيص.

وجدير بالاشارة أن هذه الشركات بعد تصديق معاملاتها بالقسم تتوجه الى وزارة الاقتصاد والتجارة الاتحادية لاستكمال إجراءات انشائها ونشر عقد التأسيس في نشرة الشركات الدورية التي تصدرها الوزارة.

ويختص - أيضاً - قسم الشركات بدراسة وتحصيل الميزانية والحسابات الختامية المقدمة لـــه كإجراء رقابي والاطمئنان على مركز المنشأة المالي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حالة وجود خسائـــر كبيرة، ومنها عدم الموافقة على تجديد الترخيص، كما يقوم القسم بمراجعة موقف الشركات عند إجـــراء التصفية واعطاء شهادة بذلك لالغاء قيدها في السجل التجاري.

ويقوم القسم بتسجيل عقود كافة الشركات على اختلاف كياناتها القانونية وأنشطتها الاقتصاديـــة عدا المنشآت التي تصنف نشاطاً مهنياً حيث تسجل لدى بلدية الشارقة. وقد أثار المستشاران عـــدة ملاحظات حول ممارسة تصنيف المنشآت الى منشأة صناعية أو منشأة مهنية، وترد هذه الملاحظات فـــي مواقع مختلفة من التقرير.

ويرى المستشاران ابداء بعض الملاحظات والمقترحات فيما يلي:

(أ) تسهيلا للمستثمرين، وتوفيراً للجهد والوقت في ضوء قلة عدد العاملين فإنه يقترح تمديـــد فترة سريان الترخيص الى عدد من السنوات بديلاً عن السنة الواحدة واتخاذ الترتيبات الادارية والماليـة والقانونية على المستوى المحلي والاتحادي بما يسمح بتنفيذ هذا الاقتراح.

(ب) أن يتوفر لدى القسم أحد المتخصصين في مجالات المحاسبة والتحليل المالي لدراســـة الحسابات الختامية المقدمة من الشركات أو اعداد تقرير وتقييم مالي عنها لتحديد مركزها المالي عنـــد تجديد الترخيص، وذلك إضافة الى تقييم دراسات الجدوى التي تقدمها الشركات الجديدة عند تأسيسها.

(ج) يتم العمل في القسم بالاسلوب التقليدي دون استخدام أجهزة الكمبيوتر مما ينجم عنه حجـــم كبير من الملفات والوثائق، ويتطلب تناولها وقتاً طويلاً عند تنفيذ الاجراءات الادارية والفنية المتعلقـــة بتسجيل وتجديد التراخيص. ولذلك يرى أهمية استخدام الحاسبات الالكترونية في تسجيل البيانات، وحفظ الوثائق الكترونياً مما يسهل انجاز الاعمال ويوفر الوقت والامكانات والتحليلات الفنية. ومن المستلزمات الاولية لهذا الاقتراح تدريب العاملين بالقسم على استخدام تكنولوجيا الحاسبات.

٤-٣ قسم السجل التجاري

يختص هذا القسم باصدار السجل التجاري، حيث يتلقى القسم طلبات التسجيل والتجديد والالغـــاء والتنازل وتغيير الشركاء وتغيير النشاط أو اضافة نشاط آخر، وذلك باستخدام مجموعة من النمـــاذج والاستبيانات التي يطلب من المنشأة استيفاؤها. وتتم أعمال التسجيل وحفظ الملفات بالاسلوب المكتبـــي المعتاد دون استخدام وسائل تكنولوجية متطورة.

وتمثل عملية حفظ الملفات والوثائق مشكلة كبيرة من حيث عدم توفر المكان المناسب لحفظ هـــذا العدد المتزايد (عدة آلاف) من الملفات، وما يترتب على ذلك من صعوبة تداول هذه الملفات والوثائـــق وانجاز المعاملات.

ويجدر الاشارة الى عدم شمولية اطار هذا السجل التجاري حيث ان المنشآت العاملة في النشـــاط المهني تسجل في بلدية الامارة، كما اشير الى ذلك في بنود أخرى من التقرير.

إن الاقتراح في البند السابق الخاص بتدريب الكوادر ومكننة الاعمال الادارية والفنية وحفـــظ الوثائق الكترونياً يندرج أيضاً على هذا القسم بما يسمح بوجود ملف واحد للمنشأة بالدائرة يمكن تـــداول بياناته من خلال الحاسب بواسطة الاقسام المختلفة بالدائرة كما يسمح بتسجيل الميزانيات السنويـــة للمنشأة واجراءات التحليلات المالية لها والتعرف على تطورها خلال عدد من السنوات التي تتوفـــر بياناتها بالحاسب.

٥- مصادر البيانات

قام المستشاران بزيارة عدد من المصادر الرئيسية للبيانات بهدف التعرف على نظام العمـــل الاحصائي بالمصدر، ومدى استخدامه لتكنولوجيا الحاسبات، ونشير الى المصادر التالية:

٥-١ دائرة الموانيء والجمارك

قام المستشاران بزيارة دائرة الموانيء والجمارك بهدف التعرف على الطرق المستخدمة في إعـداد إحصاءات التجارة الخارجية «الواردات - الصادرات - الترانزيت». ويقصد «بالتجارة الخارجية هنا» حركـة التجارة في موانيء ومطار إمارة الشارقة مع العالم الخارجي.

وتضم دائرة الموانيء والجمارك عدداً من الاقسام من بينها «قسم التخليص» «وقسم الاحصاء» اللذيـن تم الاجتماع مع المختصين بهما، كما أن لها مكاتب فرعية في كل من المطار والبريد وميناء خورفكان.

يستخدم عدد من النماذج في تسجيل البضائع الواردة والصادرة والعابرة، وقد تبين أن هـــذه النماذج معدة منذ فترة طويلة، كما ان تصميمها لا يتماشى مع متطلبات التجهيز الآلي، مما دعى الـــى استخدام استمارة وسيطة لتهيئة البيانات لادخالها الى الحاسب الآلي. ويتطلب ذلك وقتاً طويلاً وجهـــداً كبيراً يتمثل في اعادة تسجيل البيانات الامر الذي قد يتسبب في وقوع نسبة من الاخطاء.

وقد لوحظ ان نظام المعالجة الآلية المطبق حالياً في تجهيز بيانات الواردات والصـــادرات والترانزيت لا يتضمن طرق المراجعة الآلية او اليدوية، ويعتمد على درجة ثقة كبيرة في أداء الموظـــف المختص. وهذه الممارسة قد ينتج عنها عدد من الاخطاء. وقد أثير حول هذا الموضوع مناقشات فنية مـــع المختصيين في قسم الحاسب.

اتضح - أيضاً - ان النظام الالي المستخدم حالياً أعد منذ حوالي سبع سنوات مما يستدعي تطويره والاستفادة من التقدم التكنولوجي المحرز في الحاسبات والبرامجيات. وقد افاد السيد رئيس قسم التخليص ان الدائرة حالياً بصدد تكليف احدى الشركات الاستشارية لاعداد التطوير المنشود واستخدام تكنولوجيا الحاسبات في جميع اقسام الدائرة.

وتستخدم دائرة الموانيء والجمارك حالياً التصنيف الدولي المعدل (SITC) في تصنيف التجارة الخارجية، وتستعد للتحول الى تطبيق التصانيف المتبعة في النظام المنسق Harmonized system (H.S.)، وذلك تنفيذاً لما استقر عليه الرأي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتماشى مع التوصيات الدولية.

وقد أشار رئيس قسم التخليص الى إتفاق بين دائرة الموانيء، والجمارك، والدائرة الاقتصادية على التعاون في اصدار نشرة مشتركة سنوية عن حركة التجارة الخارجية في إمارة الشارقة.

ويرى المستشاران عدداً من الملاحظات والمقترحات نذكرها فيما يلي:

(أ) أهمية تعزيز القدرات البشرية العاملة في الدائرة وخاصة في قسم الكمبيوتر بزيادة اعداد العاملين بما يتناسب مع حجم العمل، وتوفير التدريب المناسب لهم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(ب) اعادة تصميم النماذج المستخدمة بحيث تفي باحتياجات التجهيز الآلي دون حاجة الى استخدام استمارة وسيطة لتوفير قدر كبير من الجهد والوقت المبذول في النظام الحالي، وتقليل نسبة الاخطاء عند الادخال وفي شمولية البيانات، مع أهمية تخصيص حقول لترميز البيانات على النموذج المستخدم.

(ج) أهمية وضع قواعد (آلية ويدوية) لمراجعة دقة وجودة البيانات والنتائج، وقياس مستوى جودة الأداء.

(د) تطوير الجداول الصادرة عن نظام المعالجة بما يتمشى مع التصنيف الجديد (H S.) الذي تستعد الدائرة لاستخدامه، للاستفادة منها في اعداد مزيد من المؤشرات عن احصاءات التجارة الخارجية.

(هـ) في ضوء ما أثير من مناقشات، فإنه يمكن للدائرة الاستفادة من خدمات المستشارين الاقليميين بالاسكوا في مراجعة وتقييم التطوير المستهدف والذي تقوم باعداده احدى الشركات الاستشارية. ولتوفير خدمات المستشارين الاقليميين فإنه يلزم مخاطبة الاسكوا من خلال مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في أبو ظبي.

٢-٥ غرفة التجارة والصناعة بالشارقة

تتولى غرفة التجارة والصناعة ضمن مسؤولياتها العديدة تسجيل المنشآت وعضوية الغرفة وإقرار الاسم التجاري وذلك في إطار القواعد القانونية المنظمة لذلك. تمت عدة مناقشات مع المختصيين بقسم الاحصاء والحاسب الالكتروني والمكتبة والشؤون القانونية. واثير عدة مواضيع فنية منها ما يلي:

- نُفذت الغرفة مسحاً صناعياً عام ١٩٨٨ ونشرت نتائجه في أغسطس ١٩٨٩.

- استعراض النماذج والجداول الاحصائية المستخدمة في جمع وتبويب البيانات الاحصائية التي يقوم بها قسم الاحصاء بالغرفة.

- تصنيف المنشآت الى مهنية ومنشآت صناعية، والحوار حول الممارسة الجارية في تطبيق هذا التصنيف استناداً الى القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ المنظم لقطاع الصناعة.

- تتم معظم أعمال الغرفة من خلال استخدام حاسب مركزي موديل NCR 9300 ذات ذاكرة تخزينية سعة ٢ ميجابايت، ووحدة تخزين (DISK) ذات سعة تخزينية (٣٠٠) ميجابايت متصل بها (١٨) شاشة، و(١٢) آلة طابعة موزعة على عدد من اقسام الغرف المختلفة، وتستخدم لغة (COBOL) في اعداد البرامج. ويقوم القسم بمعالجة عدد من التطبيقات منها:

  - نظام المحاسبة
  - نظام الارشيف
  - الوكالات التجارية
  - العضوية والمعاملات
  - المكتبة
  - تقارير عن الانشطة الجارية

- ويجدر الاشارة الى ان الطاقة التخزينية بالجهاز (٣٠٠ ميجابايت) أصبحت مستغلة بالكامل بما لا يسمح بإضافة تطبيقات جديدة.

- يقوم قسم الاحصاء بتنفيذ أعماله بالاسلوب المكتبي التقليدي دون استخدام الحاسب المركزي القائم بالغرفة ودون توفر جهاز حاسب شخصي له. وهذا الحال يشكل عبئاً كبيراً على تنفيذ الاعمال الاحصائية، ويزيد من صعوبته نقص في قوة العمل بقسم الاحصاء (يوجد بالقسم إحصائي واحد).

ويرى المستشاران الاقليميان ابداء عدد من الملاحظات والمقترحات فيما يلي:

(أ) توفير امكانيات آلية لقسم الاحصاء لتجهيز واعداد الاحصاءات ونتائج المسوح التي يقوم بهـــا، وذلك بتوفير حاسب شخصي يرتبط ضمن شبكة الحاسب الرئيسي مع إمكانية العمل مستقلاً عنه، وتدريـــب المختصين بالعمل على استخدام هذه التكنولوجيا.

(ب) تطوير النماذج والاستبيانات الاحصائية المستخدمة بما يتلائم ومتطلبات التجهيز الآلي.

(جـ) أهمية تنفيذ مسح صناعي حديث وبشكل دوري (كل خمسة سنوات على الاكثر) وذلك بالتعاون بين غرفة التجارة والصناعة، والدائرة الاقتصادية، وبلدية الشارقة، مع مراعاة الشمول للمنشـــآت الصناعية دون النظر الى مكان تسجيلها.

(د) الحوار مع الجهات المختلفة (الغرفة والبلدية) لتطبيق التصانيف الاحصائية الدوليـــة المتعارف عليها بشأن التمييز بين المنشاة الصناعية والمنشاة المهنية، للوصول الى إطار حقيقي لقطـــاع الصناعة يمكن من دراسته اعطاء صورة حقيقية وشاملة لمؤشرات النمو الصناعي في الإمارة.

٦- توصيات

يشير المستشاران الاقليميان الى المقترحات والآراء الواردة في كل بنود التقرير المختلفـــة، ويؤكدان على أهمية العمل بها لتطوير أعمال جمع وتجهيز وتبويب وتحليل البيانات وحفظ الوثائق وخاصـــة ما يتعلق منها بتدريب وتنمية الكوادر البشرية في مجالات الاحصاء واستخدام تكنولوجيا المعلومـــات، والذي يعتبر أساساً ضرورياً لتوفير قاعدة للبيانات تخدم هدف إنشاء جهاز للمعلومات على مستوى إمـــارة الشارقة. كما يؤكد المستشاران على أهمية التنسيق بين الدائرة الاقتصادية والدوائر الاخرى بإمـــارة الشارقة وأهمها بلدية الشارقة، غرفة التجارة والصناعة، دائرة الموانيء والجمارك في توحيد المفاهيـــم والاساليب الاحصائية، مسترشدين في ذلك بالتوصيات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

٧- أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم خلال المهمة

أ - الدائرة الاقتصادية

سمو الشيخ محمد بن سالم القاسمي	رئيس الدائرة
الدكتور/إبراهيم التني	رئيس قسم الدراسات والاحصاء
الاستاذ/بدر محمد جاني	رئيس قسم السجل التجاري
الاستاذ/محمد الشملان	رئيس قسم الشركات
السيد/محمد احمد صالح	باحث إحصائي
السيد/عبد الغفار احمد مرسي	باحث إحصائي
السيد/احمد عبدالله بن هده	قسم السجل التجاري

ب - دائرة الموانيء والجمارك

السيد/محمد مير عبد الرحمن	رئيس قسم التخليص

جـ - غرفة التجارة والصناعة

الاستاذ/مبارك بالاسود مبارك	مدير الشؤون الاقتصادية
السيد/إسماعيل شاهين	رئيس قسم الشؤون القانونية
السيد/جورج ديب	رئيس قسم الاحصاء والدراسات
السيد/خضر احمد هويلو	مسؤول قسم الحاسب الالي
السيد/احمد مرسي	أمين المكتبة

د - مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي بابوظبي

الاستاذ/عبد الرحمن عبدالله	الممثل المقيم
السيد/محمد سليمان	مسؤول البرامج

مرفق رقم (١):

مذكرة حول التصنيف الصناعي

تتم عملية تسجيل المنشآت الصناعية حالياً في الدائرة الاقتصادية ويتم تسجيل المنشآت المهنية في بلدية الشارقة، واتضح من تحليل بيانات قطاع الصناعة بالامارة أنها لا تعطي صورة شاملة عن القطاع الصناعي، وبالبحث تبين ان الاطار المستخدم لتجميع بيانات القطاع الصناعي قاصر على ما يتم تسجيله لدى الدائرة الاقتصادية، ومستبعداً من ذلك المنشآت الصناعية التي أدت الممارسات التنفيذية الى تسجيلها بالبلدية وإعتبارها منشآت مهنية مما أفقد القطاع الصناعي شموليته وقصور بياناته ونتائجه ومؤشراته.

وفيما يبدو ان الممارسات التنفيذية وبعض وجهات النظر المفسرة لمواد القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩، وما يتبع ذلك من تحديد جهات التسجيل وقيمة الرسوم المقررة في هذا المجال قد ادى الى إعطاء تعريف أوسع للمنشآت المهنية لا يتفق فنياً مع التعاريف الدولية والمستقرة حالياً والمعمول بها بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا أدى الى قصور في بيانات القطاع الصناعي مما قد يؤدي الى توجيهات غير دقيقة للراغبين في الاستثمار في هذا المجال.

وبالاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩، بشأن تنظيم الصناعة نجد أنه عرف المشروع الصناعي في المادة الاولى منه كما يلي:

«هو العملية الاستثمارية التي يكون غرضها الاساسي تحويل الخامات من حيث جوهرها او تركيبها او شكلها او مظهرها الي منتجات كاملة الصنع او وسيطة وكذلك التي تؤدي الى تحويل المنتجات الوسيطة الى منتجات كاملة الصنع بما في ذلك مزج المنتجات أو فصلها أو تعبئتها او تغليفها وكذلك إضافة طاقة إنتاجية او تكوين أصول انتاجية جديدة تحل محل أصول قديمة انتهى عمرها الانتاجي وذلك كله طبقاً لما تحدد عند إقرار المشروع وفقاً لخطة محددة».

وهذا التعريف الوارد في القانون يتفق مع التعريف الاحصائي الدولي المعمول به للصناعة التحويلية. وفي المادة الثانية اشار القانون الى التالي:

تسرى احكام هذا القانون على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يأتي:

١- المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول او تكريره...الخ.

٢- المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأس مالها الثابت على (٢٥٠) الف درهم او التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة اشخاص او التي تستخدم قوة محركة لا تزيد على خمسة احصنة.

ومما سبق يتبين ان القانون لم يصف المشروعات المستثناة بأنها مشروعات غير صناعية بل أكدها بالنص «المشروعات الصناعية» في مقدمة المادة الثانية وفي منطوق الفقرة الثانية من المادة الثانية.

ومن وجهة النظر الاحصائية فإن القطاع الصناعي يشمل كافة المشروعات حسب تعريف المشروع الصناعي كما ورد في نص القانون والمادة الاولى دون النظر الى اي استثناءات لاسباب مالية او ادارية او توجيهية، ودون النظر الى جهة التسجيل للمنشأة.

ومن ثم يتوجب إعادة النظر في معايير التصنيف إحصائياً للمشروعات المسجلة في البلدية وإضافة ما ينطبق عليها مفهوم المنشأة الصناعية الى إطار المنشآت الصناعية، وما يتبقى من مشروعات يعتبر مهنياً حسب التعريف التالي:

المشروع المهني هو المشروع الذي يكون غالبية نشاطه قائما على تقديم خدمات على مواد مقدمة من الغير بمعنى أنه لا يملك السلع المنتجة كما لا يملك المواد الاولية المستخدمة في إنتاج هذه السلع. وهذا لا يمنع من أن تقوم بعض منشآت الخدمات من استخدام بعض قطع الغيار كما في حالة إصلاح السيارات او الاجهزة الكهربائية أو استخدام بعض المواد كما في صناعة الثياب او الملابس (خياطة) ...الخ.

ويوصي المستشاران بالاهتمام بدراسة هذا الموضوع واتخاذ القرار المناسب له تدعيماً للمفهوم الاحصائي وتحقيقاً لشمولية إطار المنشآت الصناعية في جمع البيانات بما يوفر صورة للمجتمع الصناعي اكثر دقة ووضوحاً. كما ان هذا لا يستتبع بالضرورة نقل تسجيل هذه المنشآت من البلدية الى الدائرة الاقتصادية.

مرفق رقم (٢)

حكومة الشارقة
الدائرة الاقتصادية

إحصاءات الانتاج الصناعي
السـنوي
المنشـات الكبيرة
الفترة من الى ١٩

١- الاسم التجاري للمنشأة:
٢- اسم المدير المسؤول:
٣- رقم السجل التجاري:
٤- عنوان المنشأة:
٥- نوع النشاط الاقتصادي: _____
٦- رقم الهاتف: _____
٧- تاريخ بدأ النشاط:
٨- الكيان او الصفة القانونية: فردية ١ شركة تضامن ٢ توصية بسيطة ٣ توصية بالاسهم ٤ شركة ذات مسؤولية محدودة ٥ شركة مساهمة عامة ٦ مساهمة خاصة ٧

٩- رأس المال بالدرهم:
١٠- أسماء الشركاء مالكي المنشأة:

اسم المالك	جنسيته		نسبة المساهمة في رأس المال
١	٢	٣	٤

١١- هل المنشأة (١) مركز رئيسي (٢) فرع

١٢- في حالة الفروع ما هو عنوان المركز الرئيس إمارة.....

دولة .....

١٣- العمالة والاجور

القيمة بالدهم

تصنيف العاملين	عدد العاملين				اجمالي الاجور النقدية				المزايا العينية	جملة الاجور النقدية والعينية
	مواطنون	عرب	اخرون	جملة	مواطنون	عرب	اخرون	جملة		
كود ٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
العاملون في الادارة										
العاملون في الانتاج										
عاملون آخرون										
جملة										

١٤- الانتاج والمبيعات

القيمة بالدرهم

السلعة المنتجة	وحدة القياس الكمي	مخزون بداية العام		الانتاج خلال العام		المبيعات خلال العام				مخزون نهاية العام	
						في السوق المحلي		التصدير			
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
منتجات تامة الصنع											
منتجات غير تامة الصنع											
مخلفات إنتاج											
خدمات مقدمة للغير											
جملة											

١٥ - مستلزمات الانتاج السلعية (تشمل الوقود وقطع الغيار) القيمة بالدرهم

اسم المادة	وحدة القياس الكمي	المخزون في بداية العام		المشتريات خلال العام		مخزون نهاية العام		المستخدم في الانتاج	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
جملة									

١٦ - مستلزمات الانتاج الاخرى درهم

البيـــــان	القيمـــة
ايجار مباني	
ايجار عدد وآلات	
بريد وبرق وهاتف	
مطبوعات وقرطاسية	
دعاية واعلان	
مصاريف قانونية ومحاسبة	
الكهرباء	
المياه	
مصاريف الصيانة	
سفر واتصالات	
مصاريف نقل وشحن بضائع	
فوائد بنكية وعمولات	
خدمات صناعية اخرى	
أخرى تبين:	
جملـــــة	

١٧ - ايرادات اخرى درهم

البيـــــان	القيمـــة
فوائد محصلة	
تعويضات تامين	
ايرادات اخرى تبين:	

١٨ - الطاقة الانتاجية القصوى والمستغلة

نوع المنتج	الطاقة التصميمية	الطاقة المستغلة	أسباب الفاقد				
			نقص مواد	نقص عمالة	نقص تمويل	عدم إمكانية تصريف المنتج	اخرى
١ ٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

١٩ - الاضافات الى الاصول الثابتة

الاصول الراسمالية	قيمة الاصول اول العام	قيمة المشتريات خلال العام	قيمة الاصول المباعة خلال العام	قيمة الاصول آخر العام	الاهلاك
١	٢	٣	٤	٥	٦
١- الاراض ٢- المباني والانشاءات ٣- الالات والمعدات ٤- وسائل النقل ٥- أخرى تبين:					
جملة					